



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
للأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## الاجتماع المشترك

الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج  
والدورة الثالثة والسبعون بعد المائة للجنة المالية

روما، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع منظمات المجتمع المدني  
واستراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة **Marcela Villarreal**

مديرة

شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب

الهاتف: +39 06570-52346



PC 125

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة  
للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.  
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

## معلومات أساسية

- 1- تتولى شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب (الشعبة) تنفيذ استراتيجيتي منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني (الاستراتيجيتان) اللتين وافق عليهما مجلس المنظمة في دورته السادسة والأربعين بعد المائة في عام 2013<sup>1</sup>.
- 2- وتشجع الاستراتيجيتان التعاون الفعال والكفؤ مع الهيئات غير الحكومية، على غرار منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتعاونيات ومنظمات المنتجين والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وسواها من المؤسسات ذات الصلة مثل البرلمانات. وتقترحان آليات العمل مع المنظمة لإقامة تحالفات بين المنظمة والجهات الفاعلة غير الحكومية. وتقدم الاستراتيجيتان مجموعة من الأدوات التي ترمي إلى إرشاد موظفي المنظمة في مجال إقامة الشراكات الفعالة المؤازرة للأهداف الاستراتيجية للمنظمة.
- 3- ويتناول هذا التقرير الجوانب المؤسسية المشتركة المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجيتين، وينظر في النواحي ذات الصلة والأولوية المذكورة في برنامج العمل والميزانية للمنظمة للفترة 2018-2019.
- 4- ويبيّن تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016-2017<sup>2</sup>، تعزيز نهج عمل المنظمة مع الجهات من غير الدول. وقد ساهم العديد من الشركاء بصورة نشطة في مبادرات المنظمة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة واستدامة الأغذية والزراعة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.
- 5- وخلال السنة الأولى من فترة السنتين 2018-2019، قامت المنظمة، بفضل تحالفات استراتيجية مع الجهات من غير الدول، بحشد القدرات على أرفع المستويات من حيث البيانات والأدوات الفنية والموارد المالية والتكنولوجيات وقدرات الدعوة التي تؤثر في أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساهمتها المباشرة في البرامج الاستراتيجية والمبادرات الميدانية.
- 6- وتدعم المنظمة المبادرات التي تنفذها الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر إقامة تحالفات تساهم في خلق الظروف المناسبة لكي يتمكن الشركاء في القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك تعاونيات ومنظمات المنتجين، إضافة إلى الأوساط الأكاديمية، من توفير الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> الوثيقة CL 146/REP

<sup>2</sup> الوثيقة C 2019/8

## أولاً- التقدم والإنجازات على صعيد تنفيذ الاستراتيجيتين

7- تنص الخطة المتوسطة الأجل على أنّ الوظائف الأساسية للمنظمة تتمثل في "تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص" مع الإقرار بولاية المنظمة الواسعة النطاق التي تتناول المشاكل الرئيسية في مجال التنمية التي ينبغي التصدي لها من منظور واسع ومتكامل<sup>3</sup>.

8- وبالإجمال، يحظى تنفيذ الاستراتيجيتين بمزيد من الدعم من خلال نهج عمل المنظمة على المستويين المركزي والميداني، ويستند إلى الركائز التالية: (1) تعزيز القدرات الفنية وبلورتها؛ (2) وتشجيع الحوار حول السياسات العامة (الآليات المتعددة أصحاب المصلحة)؛ (3) وتعبئة الموارد (الشراكات المالية وغير المالية). ويقضي عمل الشعبة بإعطاء توجيهات مؤسسية وإجراء عمليات تحليل استراتيجي، والربط بين الشركاء والمنظمة.

9- وفي مجالات الشراكات وتعزيز القدرات وتنميتها، أشارت مسودة برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019<sup>4</sup> إلى مجالات الأولوية التالية للشراكات:

- (أ) تعزيز تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بالشراكات، تماشيًا مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، وإعادة تنشيط التحالف العالمي من أجل التنمية المستدامة من قبل موظفي المنظمة على المستويين الإقليمي والوطني؛
- (ب) وتطبيق نهج تنمية القدرات في البرامج الاستراتيجية بصورة أكبر.

10- وفي عام 2018، جرى تكثيف الجهود من أجل توطيد علاقات التعاون القائمة وتوسيع نطاقها، من خلال زيادة المساهمات المتوقعة من الشراكات ضمن البرامج الاستراتيجية في المقر الرئيسي لتنفيذ خطة عام 2030.

11- وخلال فترة السنتين 2018-2019، تقوم الاستراتيجيتان بتعزيز إطار النتائج في المنظمة الذي يدعم الدول الأعضاء من حيث إعطاء التوجيهات المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- (أ) تشجيع اعتماد معايير من قبل القطاع الخاص في مجال ترشيد الاستثمارات في القطاع الزراعي، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع نقل القدرات الفنية لدى القطاع الخاص من أجل تعزيز قدرات البلدان والمنظمات في مجال سلامة الأغذية وجودتها والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، ومن أجل توفير خدمات مالية للمزارعين.

<sup>3</sup> الفقرة 11(و) من الوثيقة C 2017/30

<sup>4</sup> الوثيقة C 2017/3، الصفحة 307 من النسخة الإنكليزية.

- (ب) تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني من أجل فهم الخطوط التوجيهية الطوعية للمنظمة<sup>5</sup> واستخدامها وتنفيذها، بهدف تمكينها من المشاركة بصورة فعالة في العمليات السياسية المتصلة بجائزة الأراضي في السياقات المحلية.
- (ج) دعم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات المستهلكين من أجل اكتساب فهم أفضل لدورها في تشجيع التغيير في سبيل تحقيق استدامة النظم الزراعية.
- (د) تعزيز قدرات البرلمان لإجراء تغييرات في الأطر التشريعية والسياسات العامة سعياً إلى القضاء التام على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).
- (هـ) تطوير الأدوات والنهج ذات الصلة لمساعدة منظمات المنتجين والوكالات الحكومية على تشجيع إشراك تلك المنظمات.
- (و) تيسير تبادل المعرفة بشأن التغذية والأمن الغذائي ضمن الشبكات الجامعية.

12- وقد وصلت المنظمة تعزيز القدرات الفنية لمكاتبها الميدانية من خلال تحديد شركات على المستوى القطري دعماً للمبادرات الإقليمية. ولكل من تلك المكاتب وحدة معنية بالشركات تتولى وضع خطة عمل لفترة السنتين. ومنذ إقرار أهداف التنمية المستدامة، تساند الاتفاقات<sup>6</sup> هدفاً أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. وكشرط مسبق لعملية التوقيع، يتعين على المنظمة وشركائها تحديد أهداف التنمية المستدامة المرجعية التي تساهم فيها الشراكة المعنية. وتُستثنى من عملية التجهيز الاتفاقات المبرمة من دون تحديد مجالات عمل جديدة، وكذلك تلك التي تشهد مشاكل على صعيد التنسيق مع المؤسسات الشريكة والتي يكون أداؤها بالتالي دون التوقعات. ويشير رصد الشركات الذي أجري في عام 2018 إلى أن 98 في المائة من الاتفاقات كان على قدر التوقعات ويوصى بتجديدها وتوسيع نطاقها.

13- وخلال السنوات الخمس الأخيرة، جرى تكثيف تدريب موظفي المنظمة في مجال الشركات حيث أن الدورات التدريبية لبناء القدرات قد سجلت انتساب أكثر من 1500 موظف في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. ومع ذلك، لا تزال أنشطة التدريب من المجالات ذات الأولوية نظراً إلى تنقل الموظفين.

14- وجرى في عام 2018 إبرام 30 اتفاقاً جديداً وتم تجديد 14 اتفاقاً مع جهات فاعلة من غير الدول.

15- ولدى المنظمة 139 تحالفاً نشطاً كان 29 في المائة منها مع هيئات من القطاع الخاص و27 في المائة مع منظمات المجتمع المدني والتعاونيات و44 في المائة هي كناية عن اتفاقات مع مؤسسات أكاديمية وبحثية. وفي السنوات الخمس الأخيرة، ومن خلال اتفاقات الشراكة، جرى تنفيذ أنشطة محددة في أكثر من 135 بلداً في مختلف الأقاليم مع تركيز بنوع خاص على البلدان النامية.

<sup>5</sup> الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

<sup>6</sup> تشكل اتفاقات الشراكة على اختلاف أشكالها صكوكاً ملزمة قانونياً، تمكن المنظمة وشركائها من الاتفاق على خطة عمل، تبلغ مدتها عامة 3 سنوات، وتحتوي الأنشطة المحددة الداعمة لأطر البرمجة القطرية وأهداف التنمية المستدامة.

16- وقامت المنظمة بتعزيز الآليات المناسبة لتحديد وإدارة المخاطر<sup>7</sup> التي قد تقوّض طابعها الحكومي الدولي واستقلاليتها وحيادها، على غرار: التضارب في المصالح؛ والتأثير غير المشروع في وضع القواعد؛ والحصول على مزايا جزئية لمنظمات القطاع الخاص. وبهذا الصدد، وحدها اقتراحات الشراكة التي تمت الموافقة عليها هي تلك المبرمة مع الشركاء المحتملين للمنظمة التي تحترم الأطراف الفاعلة فيها الصكوك الدولية ذات الصلة<sup>8</sup> والتي لا تشكل بالتالي خطراً على المنظمة.

17- وتتلقى الشعبة سنويًا في المتوسط، من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، قرابة 350 طلباً رسمياً لإجراء عمليات تحليل للمخاطر. ومن بين جميع الطلبات التي تردها بمختلف أشكال العمل المشترك، توافق الشعبة على 70 في المائة منها تقريباً مع إعطاء توجيهات محددة في كل حالة.

18- وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، تحولت العمليات المتعددة أصحاب المصلحة إلى آلية ذات أهمية متنامية نظراً إلى قيمتها المضافة في مواجهة التحديات المشتركة والأنشطة المنسقة، خاصة في ما يتعلق بالقضايا المنهجية (كالتجارة والتمويل ونظم صناعة الأغذية في جملة أمور) المتصلة بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويستعرض التقرير بالتفصيل في ما يلي الإجراءات المحددة المتخذة في كل قطاع.

19- وتستضيف المنظمة 25 برنامجاً تقريباً بمشاركة البلدان الأعضاء وتُعنى بجملة واسعة من المواضيع مثل التربة والجبال والزراعة الذكية مناخياً والتربية المستدامة للماشية وغيرها من مجالات.

20- وعلى نحو ما جاء في الوثيقة CL 160/16، يُقترح إجراء عدد من التعديلات في هيكل وظيفة نائب المدير العام. وهي تشمل إنشاء مكتب قائم بحد ذاته للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والذي من المقترح أن يكون مسؤولاً مباشرة أمام المدير العام المساعد لإدارة التعاون التقني (والذي من المقترح أيضاً تغيير اسم هذه الإدارة ليصبح إدارة دعم البرامج). ويبدو هذا الترتيب مناسباً في ضوء هذه التغييرات وترجيح ملء الوظيفة الشاغرة حالياً لمنصب المدير العام المساعد لإدارة التعاون التقني والنمو المرتقب في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على نحو ما هو مبين أعلاه.

<sup>7</sup> انظر القسم سادساً "إدارة المخاطر في الفاو" من الاستراتيجية <http://www.fao.org/3/a-i3444a.pdf>

<sup>8</sup> يأخذ التقييم في الاعتبار المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية، وينظر في المسائل المتصلة بحقوق وإعلانات واتفاقيات محددة: كحقوق الإنسان؛ وحقوق العمال؛ والحقوق البيئية؛ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويتضمن هذا الاستعراض أيضاً تدقيقاً في اعتراف الجهات من غير الدول بالمعايير والمبادئ التي تشكل جزءاً من صكوك المنظمة، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات، ومبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

## تحالفات المنظمة مع القطاع الخاص في عام 2018

- 21- في السنة الأخيرة تمحور تنفيذ الاستراتيجية مع القطاع الخاص، على:
- (أ) إقامة تحالفات مع شركات خاصة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لدعم المشاريع والمبادرات على المستوى القطري المشار إليها في خطة عام 2030.
- (ب) وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى القطري مع إيلاء عناية خاصة لتشجيع قيام نظم لصناعة الأغذية تتسم بقدر أكبر من الشمولية، والنفوذ إلى الأسواق والصكوك الدولية.
- (ج) وتشجيع الامتثال لمبادئ الاستثمارات المسؤولة الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي وتطبيقها على سلاسل القيمة.
- (د) والعمل على المستويين العالمي والإقليمي، على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الحوارات بشأن السياسات، لا سيما في مجال التغذية والنظم الغذائية ووضع المعايير الدولية.

22- وأبرمت المنظمة، في عام 2018، اتفاقات جديدة مع عدد من الشركات مثل مركز السليطين للأبحاث والدراسات والتدريب الزراعي (SARSTC) و ENI و Telefónica و Pasona Group و TE-FOOD و NIBULON ومجلس أمناء جائزة خليفة الدولية و (FLAMA) Latin American Federation of Supply Markets وسواها. وتم كذلك تجديد الاتفاقات الموجودة التي أثبتت مساهمتها الفعلية في المنظمة، على غرار Mars و Rabobank و the European Committee of Associations of Manufacturers of Agricultural Machinery (CEMA) وسواها. وبدأت المنظمة تستكشف أيضًا مجالات ممكنة للتعاون الاستراتيجي مع بعض الشركات مثل DANONE و ENEL و GAIN و Ikea Foundation و Third Way of Africa و Livelihood Fund و Orange وسواها.

23- وفي ما يتعلق بتبادل المعارف الفنية وبناء القدرات، شهدت السنة الحالية مساهمات ملحوظة من الشركاء مثل مؤسسة روكفيلر وميسي دوسلدورف، للنهوض بالقدرات وتشاطر الممارسات الجيدة في مجال الحد من الخسائر ما بعد الحصاد والمهدر من الأغذية في كينيا والهند وزمبابوي وزامبيا وتنزانيا.

24- وأعدت المنظمة بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادرةً لتطبيق الدليل المشترك بينهما بشأن سلاسل الإمداد الزراعي المسؤولة<sup>9</sup> بمشاركة ثلاثين من أهم شركات الاستثمار الزراعي. وكان الغرض من المشروع تمكين الشركات لتشجيع الاستثمارات المسؤولة تماشيًا مع الخطوط التوجيهية الطوعية التي وافقت عليها لجنة

<sup>9</sup> تعدّ الخطوط التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات والتي اعتمدت للمرة الأولى في عام 1976 ومبادئ الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي والتي وافقت عليها الحكومات وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني في عام 2014 صكوكًا دولية بارزة لترشيد الأعمال التجارية. وقد أعدت استنادًا إلى هذه الصكوك إرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل القيمة الزراعية الرشيدة بدعم من مجموعة من أصحاب المصلحة المتعددين من بينهم الحكومات والشركات والعمال والمجتمع المدني. وهي تشكل أداة عملية لمساعدة الشركات على استيفاء هذه المعايير وغيرها من المعايير الخاصة بترشيد الأعمال التجارية.

الأمن الغذائي العالمي، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية. وقد باشرت بعض المؤسسات على غرار تجمع المصدرين في إسبانيا و Mars وغيرهما من الهيئات مثل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، عملية تهدف إلى تحفيز الشركات لكي تعتمد في نماذج أعمالها مبادئ الاستثمارات المسؤولة.

25- وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018، أفضت الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة Grow Asia إلى إقرار مجلس وزراء الزراعة والموارد الحرجية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الخطوط التوجيهية الإقليمية للاستثمارات الزراعية المسؤولة.

26- ومن هذا المنطلق، عقدت المنظمة بالتعاون مع معهد سام مويو للدراسات الزراعية في أفريقيا اجتماع عمل حول الزراعة التعاقدية وغيرها من نماذج الأعمال الشاملة في زيمبابوي. وقد شارك في هذا الحدث ممثلون عن الأوساط الأكاديمية ومنظمات المزارعين ومنظمات المجتمع المدني وشركات من القطاع الخاص على المستوى الوطني والمتعدد الجنسيات من مختلف بلدان أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، لمناقشة نظم الزراعة التعاقدية وغيرها من نماذج الأعمال الشاملة مع التطرق إلى المشاكل القائمة في العلاقة بين المؤسسات والمزارعين وتداعيات ذلك على الزراعة التعاقدية بالنسبة إلى الأمن الغذائي.

27- وبالنسبة إلى الحد من الفاقد من الأغذية، واصلت شركة Unilever تطبيق مبادرة تدريبية رائدة في الأرجنتين للترويج للممارسات الجيدة. وسعيًا إلى تشجيع النفاذ إلى أنواع جديدة من التكنولوجيا الرقمية، تعمل مؤسسة Telefónica حاليًا في أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية على تطوير أدوات لتحليل البيانات في القطاع الزراعي. وتقوم المنظمة بالتعاون مع Fertitecnica Colfiorito بخلق أوجه تآزر لتيسير نفاذ منتجات الزراعة الأسرية إلى الأسواق. وسيرد وصف مفصل لنتائج الشراكة في القسم المعني بدراسات الحالات.

28- وساهمت المنظمة مؤخرًا في إطلاق حوار في أرمينيا وجورجيا بين القطاعين العام والخاص المحليين، بمشاركة المنتجين على النطاقين الصغير والمتوسط، وأصحاب الحيازات وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية، لمعالجة المشاكل والتحديات المحددة التي تعاني منها سلسلة القيمة في قطاع الألبان، وذلك بهدف المساهمة في التوصل إلى حلول على مستوى السياسات العامة ورعاية مناخ مشجّع للاستثمارات.

29- والعمل جارٍ في أفريقيا أيضًا ضمن تحالف مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، من أجل تنفيذ إجراءات تشجّع الاستثمارات المسؤولة من جانب القطاع الخاص للنهوض بالنظم الغذائية، وتعزيز المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والعمل جارٍ حاليًا على تنفيذ مبادرات تجريبية في كلٍّ من غانا وكينيا. وقد أطلقت المنظمة مبادرة مشابهة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قضت بإقامة حوارات في تسعة بلدان.

### شراكات المنظمة مع المجتمع المدني والتعاونيات ومنظمات المنتجين في عام 2018

30- يجري العمل مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المنتجين بناءً على نهج ذي شقين تقوم منظمات المجتمع المدني/منظمات المنتجين وشبكاتهما العريضة بموجبه بما يلي من أمور، بصورة متزامنة: (1) تيسير نشر الرسائل الرئيسية للمنظمة وإبلاغها، ما يساعد على زيادة الوعي بأهمية مكافحة الجوع؛ (2) وتعزيز المعارف الفنية للمنظمة والمساهمة في نشرها بفضل قرب تلك المنظمات من السكان الفقراء وتزايد وجودها في الميدان، وهي في نفس الوقت تزود المنظمة بالمعارف والمهارات التقليدية في مختلف المجالات.

31- وقد تمّ تحديد مجالات الاهتمام التالية في العمل مع منظمات المجتمع المدني: (1) دعم تنفيذ الأطر التنظيمية الطوعية للمنظمة، مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاءٍ كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛ (2) وتبادل المعارف في مجال الزراعة الإيكولوجية والزراعة الأسرية، (3) والاستخدام المشترك للمدخلات في حالات الطوارئ.

32- وفي عام 2018، تم إبرام اتفاقات مع بعض منظمات المجتمع المدني الرئيسية، على سبيل المثال: *World Global Forum* ومنظمة الخطة الدولية. وهي تستند كذلك على المزايا المتبادلة، وإمكانية توسيع نطاق الشراكات القائمة. كما بدأت المنظمة في استكشاف شراكات استراتيجية محتملة مع منظمات مثل: شبكة منظمات المزارعين الريفيين والمنتجين الزراعيين في غرب أفريقيا، ومنظمة المزارعين الأفارقة والمنظمة العالمية للمزارعين، بين منظمات أخرى.

33- وقد بدأت المنظمة بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبلدان الراعية لإعلان **عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)** (أي كوستاريكا وأنغولا والجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا وفرنسا وإندونيسيا وإيطاليا والمكسيك والفلبين وإسبانيا وتايلند وأوروغواي)، بعملية إعداد العقد، من خلال تنفيذ عملية شاملة ومتواصلة وتعاونية مع منظمات المجتمع المدني من أجل وضع خطة عمل. وخلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قامت المنظمة مع كوستاريكا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بتنظيم اجتماع وزاري رفيع المستوى (في 27 سبتمبر/أيلول 2018). فأكد ذلك على أن العقد سيساعد في تركيز الجهود العالمية من أجل استئصال الجوع وسوء التغذية.

34- وقد ركّز تنفيذ الاستراتيجية هذا العام على دور منظمات المستهلكين ومساهمتها في تعزيز إنتاج الغذاء الصحي، وبالتالي إرساء أشكال أكثر تكاملاً لسلسلة الأغذية الزراعية. وقد اكتسب تنفيذ الاتفاقات مع المنظمة الدولية للمستهلكين ومع الشبكة الدولية Urgenci، اللتين تدعمان أنشطة محددة في البرامج الاستراتيجية، وبخاصة البرنامج الاستراتيجي 1 والبرنامج الاستراتيجي 3، أهمية حيوية في هذا السياق.



35- وفي ما يتعلق بتبادل الدراية الفنية وبناء القدرات، ركزت الأنشطة على تنفيذ إطار تدريبي جديد لمنظمات المجتمع المدني يجمع بين مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، والمبادئ التوجيهية الطوعية لتأمين مصايد الأسماك المستدامة صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، بالاشتراك مع المنظمات الأعضاء في لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية.<sup>10</sup> وقد نفذت هذه المبادرات في الأرجنتين والبرازيل وهندوراس وبيرو وسري لانكا وتنزانيا وأوغندا وجنوب أفريقيا. وشهد هذا العام أيضاً بداية استعراض منهجي بهدف تكيف إطار المعارف مع احتياجات مجتمعات الرعاة.

36- خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تم تنفيذ هذا العمل في أكثر من 20 بلداً<sup>11</sup>، الأمر الذي يسمح للمنظمات باكتساب المعرفة الفنية اللازمة للمشاركة في مناقشات السياسة العامة ضمن السياقات المحلية. كما عُقدت حلقات عمل إقليمية عام 2017 في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، بهدف تشجيع تبادل الخبرات بين المنظمات، وتوسيع إمكانية نشر الدروس المستفادة في سياقات مماثلة.

37- وفي مجال التعاونيات ومنظمات المنتجين، تقوم المنظمة بتنفيذ مشروع بعنوان "الارتقاء بالمنظمات وبتطوير الشبكات إلى مستويات أعلى في قطاع الزراعة في أوروبا" (مشروع بوند)، لتعزيز قدرات المنظمات في مجال الإدارة والهيكلة، وتحديد آليات لتفاعل القطاعين العام والخاص في أوروبا.

38- وغالبا ما تلتزم الدول الأعضاء من المنظمة دعمها الفني لأجل تحسين قدراتها في مجال وضع السياسات العامة وإدارة المنظمات، فضلا عن قدرات منظمات المنتجين. ويجري حالياً تنفيذ أنشطة محددة في مجال بناء القدرات ضمن القطاعين في لبنان والسودان وسلطنة عمان، ما يساعد في تهيئة بيئات مواتية لتنمية صغار المزارعين.

39- ومن خلال الرابطة العالمية لإذاعات المجتمعات المحلية، تدعم المنظمة أيضاً حملات إعلامية محددة من أجل التنمية في تونس وهابتي ونيبال وزمبابوي لتعزيز الوعي بالسياسات العامة المتعلقة بالزراعة الأسرية. وقد أدت شركة Slow Food أيضاً دوراً رئيسياً في إنشاء نظام تشاركي لتوسيم المنتجات الجبلية في جورجيا وكوبا.

40- وفي ما يتعلق بتعبئة الموارد، كانت الاستراتيجية بمثابة إطار مؤسسي لتيسير مشاركة المنظمة في شبكة الشراكة الاحتياطية<sup>12</sup>. ساهمت منظمات غير حكومية مختلفة ضالعة في شبكة الشراكة الاحتياطية مثل مجلس اللاجئيين النرويجي، ووفيلق الاستجابة المدنية الكندي، وبرنامج إدارة المعلومات والإجراءات المتعلقة بالألغام، والمجلس الدائم لللاجئين،

<sup>10</sup> إن لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية (لجنة التخطيط الدولية) عبارة عن منتدى عالمي يضم أكثر من 800 جمعية للعاملين في الأرياف والحركات الاجتماعية ذات الصلة بمسائل الزراعة والأغذية.

<sup>11</sup> أفريقيا: كوت ديفوار وغينيا وكينيا وليبيريا وملاوي ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وسيراليون وجنوب أفريقيا وأوغندا وتنزانيا؛ آسيا والمحيط الهادئ: الفلبين وإندونيسيا ومنغوليا وميانمار ونيبال؛ أوروبا وآسيا الوسطى: قيرغيزستان؛ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: كولومبيا وغواتيمالا.

<sup>12</sup> إنها عبارة عن شبكة عالمية تتألف من وكالات الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها التي تعمل معاً لتعزيز العمل الإنساني في حالات الطوارئ والأزمات. وتحققاً لهذه الغاية، فإن الوظيفة الرئيسية لهذه الآلية تتمثل في انتداب موظفين مؤقتين لفترات زمنية قصيرة (عادة بين 3 و6 أشهر) من المنظمات الشريكة إلى وكالات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، دعماً للتأهب لحالات الطوارئ وعمليات الاستجابة.

وشبكة Australia Network، بموارد بشرية وموظفين مؤهلين لتعزيز عمليات المنظمة في حالات الطوارئ. ومن خلال اتفاقات قائمة مع شبكة الشراكة الاحتياطية، تلقت المنظمة في عام 2017 مساهمةً قدرت بـ 3.1 مليون دولار أمريكي، ما عزز الفرق القطرية في استجابتها لحالات الطوارئ العديدة البارزة، في أماكن مثل نيجيريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وسوريا واليمن.

41- وقد سمح العمل المنجز لغاية زيادة المعارف والأدوات الفنية لمنظمات المجتمع المدني في مجال حيازة الأراضي، للمنظمات بالمشاركة في منتديات متعددة أصحاب المصلحة في غينيا ومالي وموريتانيا ومنغوليا والنيجر وسيراليون. وقد أتاحت هذه الإجراءات أيضاً لمنظمات المنتجين المساعدة وضع أطر قانونية في مالي (قانون الأراضي الزراعية - Loi sur le Foncier Agricole - LFA) ومنغوليا (مشروع قانون المراعي). وفي كولومبيا، تشارك منظمات المنتجين في آليات المتابعة خطة الإصلاح الريفي الشامل، التي تؤدي قضايا حيازة الأراضي فيها دوراً مركزياً.

42- ومن خلال مرفق الغابات والمزارع، دخلت المنظمة في شراكات مع منظمات محلية ووطنية وإقليمية للمنتجين، من أجل تشجيع الحوار بشأن السياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات وإدارة المزارع في بوليفيا وغواتيمالا وليبيريا وكينيا وميانمار ونيبال ونيكاراغوا وغامبيا وفيت نام وزامبيا. وخلال السنوات الخمس الماضية، قام المرفق بمجز 51 عملية حكومية وساعد الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين على المساهمة بـ 51 سياسة محددة.

43- وخلال العامين الماضيين، عززت المنظمة تبادل الدراية الفنية بين المزارعين، استناداً إلى منهجية Campesino to-Campesino (أي التبادل بين المزارعين). نفذت أنشطة محددة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضمن المجالات التالية: الزراعة الأسرية، والحق في الغذاء والقدرة على استعادة المياه وإدارتها، والتمويل في الريف، وإدارة الغابات وتعزيز التوازن بين الجنسين، والإدارة التعاونية، والإيكولوجيا الزراعية وإرساء منتديات للمجتمع المدني والسكان الأصليين، من بين أمور أخرى.

44- وسعت المنظمة إلى تشجيع الاستمرارية وزيادة المنافع المشتركة الناشئة عن الشراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة وذلك من خلال عقد اتفاقات جديدة في عام 2018 على غرار المنتدى الريفي العالمي والخطة الدولية وسواها. وإضافة إلى ما تقدّم، جرى تجديد الاتفاقات مع اتحاد المنتجين الزراعيين (في كيبك) - التنمية الدولية - UPA / DI ومؤسسة Action Aid International الدولية، وسواها من مؤسسات. والعمل جارٍ حالياً على استعراض اتفاقات التعاون الاستراتيجي الممكنة مع عدد من المنظمات مثل شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في أفريقيا الغربية ومنظمة المزارعين في البلدان الأفريقية واتحاد المزارعين the Confederazione Nazionale Coltivatori Diretti (COLDIRETTI) والمنظمة العالمية للمزارعين وسواها.

### شراكات المنظمة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية

45- في ما يخص علاقتها بالمؤسسات الأكاديمية والبحثية، تيسر المنظمة تبادل المعارف والخبرة، وتحسن مناهج وبرامج ما بعد التخرج من الجامعة، وتنشر معلومات عن القضايا الرئيسية المتعلقة بتغير المناخ والتغذية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والابتكار الزراعي والتنمية الريفية. وترتبط هذه المسائل بدورها بقضايا مشتركة بين القطاعات مثل النوع الاجتماعي والزراعة الأسرية والاستثمارات الزراعية المسؤولة وحيازة الأراضي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

46- وفي عام 2018، تم تعزيز العمل في الأقاليم كافة بشأن الشراكات مع البرلمانات الوطنية والأوساط الأكاديمية، من أجل دعم بناء قدرات صنع السياسات وتوليد المعارف.

47- وقامت المنظمة بتيسير التبادلات بين مرصد الحق في الغذاء لأمريكا اللاتينية والكاربي، وهي شبكة من الجامعات تضم أكثر من 60 مؤسسة أكاديمية من 17 بلداً، لأجل تقديم المشورة الفنية بشأن صياغة مشاريع القوانين إلى التحالف البرلماني في أمريكا اللاتينية، وبرلمان أمريكا اللاتينية. كما قامت المنظمة بعمل مهم للغاية في دعم تعزيز الحوارات بين البرلمان الأوغندي وشبكة الجامعات الأفريقية، ومشاركة جامعة ولاية ميسيسيبي في الكونغرس الأمريكي بشأن الأنشطة المتعلقة بالإدارة التقدمية للأمن البيولوجي في تربية الأحياء المائية.

48- وتعتبر المعارف والابتكارات من الأمور الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخلال العام الحالي، تناولت التحالفات مع المؤسسات الأكاديمية التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة في مواضيع محددة، مثل:

- (أ) تغير المناخ: في كينيا، تتعاون جامعة Texas A & M من أجل تنفيذ نظم الإنذار المبكر التنبؤية للثروة الحيوانية.
- (ب) والفاقد والمهدر من الأغذية: أضيفت حصة تدريبية بشأن إدارة الفاقد والمهدر من الأغذية إلى المنهج الدراسي لجامعة Roma Tre.
- (ج) وتعزيز سبل العيش المستدامة: قام معهد سام مويو الأفريقي للدراسات الزراعية بالتعاون من أجل تنظيم ندوة حول الزراعة التعاقدية.
- (د) والنظم الغذائية الصحية: تساهم جامعة Wageningen في تطوير منهجيات من أجل الأدلة حول الأغذية المستدامة.
- (هـ) وحيازة الأراضي: نفذت إجراءات محددة مع جامعة مدريد للفنون التطبيقية (UPM) لإدراج موضوع مبادئ الاستثمارات المسؤولة الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازة في مناهج الدراسة الجامعية والدراسات العليا في 14 جامعة في ستة بلدان (الأرجنتين وكولومبيا وإكوادور وبيرو والمكسيك وإسبانيا).

49- في عام 2018، وسعت المنظمة شراكاتها لتشمل 13 شريكاً جديداً<sup>13</sup>، فيما عززت شراكاتها مع الجهات الشريكة الحالية<sup>14</sup> لتحقيق الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة.

### التحالفات البرلمانية من أجل الأمن الغذائي والتغذية

50- في السنوات الأخيرة، سّرت المنظمة إنشاء 37 تحالفاً برلمانياً شملت أقاليم أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا وأوروبا. وفي عام 2018، تم إنشاء شراكات وطنية جديدة في الفلبين والكونغو وإسبانيا. واستمرت المنظمة في شراكاتها مع البرلمان الأفريقي من خلال تقديم دورات تدريبية متنوعة حول الأمن الغذائي والتغذية.

51- وعقدت في مدريد أول قمة برلمانية عالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية (أكتوبر/تشرين الأول 2018)، لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وقد قامت المنظمة ومجلس الشيوخ الإسباني والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي بتنظيم هذا المؤتمر. كما قدمت المفوضية الأوروبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) دعمهما له. وشارك فيه أيضاً كل من برنامج الأغذية العالمي، وجماعة مكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والبرلمان الأفريقي التابع للاتحاد البرلماني العالمي، وأكثر من 82 بلداً في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

52- وفي نهاية الإعلان الختامي لمؤتمر مدريد وجهت دعوة إلى برلمانات العالم من أجل مضاعفة جهودها الرامية إلى القضاء على الجوع، من خلال اعتماد تشريعات تضمن اتباع أنماط غذائية صحية ومتوازنة لمكافحة زيادة الوزن والسمنة، ودعم الزراعة الأسرية والإنتاج المستدام، من بين توصيات أخرى.

## ثانياً- تحديات تنفيذ الاستراتيجيات وخريطة الطريق

### تنفيذ الاستراتيجيات والتحديات

53- على المستوى المؤسسي، نشأت تحديات تتعلق بتبديل موظفي المنظمة وتناوبهم، الأمر الذي حثّم التدريب المتواصل على طريقة عمل المنظمة في الشراكات وفي تنفيذ الاستراتيجيات.

<sup>13</sup> جامعة لشبونة، وجامعة تشانغ ماي، وجامعة سوكا، ومعهد Instituto Superior de Salud y Protección Ambiental ومركز World Fisheries Centre وجامعة LUISS، ومعهد الموارد الطبيعية في فنلندا، ومعهد الدراسات الدولية والإقليمية، والمعهد الهندي للبحوث الزراعية والجامعة البحرية العالمية. والمركز الدولي للزراعة الاستوائية، و Institut de Recherche pour le Développement و Institut National de la Recherche Agronomique و <sup>14</sup> جامعة كيبوتو، و Agreenium ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية وجامعة ولاية ميشيغان، ومركز الهندسة والإدارة الزراعية، والوكالة الوطنية لتنمية التكنولوجيات الجديدة والطاقة والاقتصاد المستدام، والمجلس الوطني للبحوث. وتداب المنظمة على تنفيذ ولايتها عبر إرساء شراكات متعددة أصحاب المصلحة مع مؤسسات البحوث الفرنسية (مثل مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، والمعهد الوطني للبحوث الزراعية، ومعهد البحوث من أجل التنمية) ومنظمات البحوث الإيطالية (أي CREA و ENEA و CNR و ISPR). وقد تم تجديد هذه الشراكات القديمة في عام 2018 وتوسيعها لكي تشمل المزيد من مؤسسات البحوث.

54- ويتواصل التحدي المتمثل في تعزيز المكاتب القطرية للمنظمة على المستوى المحلي بحيث تدمج الأنشطة المشتركة مع الجهات الفاعلة من غير الدول، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في أطر البرمجة القطرية نظراً إلى أن مستوى مشاركتها رهن بالسياقات الوطنية والنهج الحكومية للعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

55- وفي مجال إدارة المخاطر، من الضروري تعزيز الآليات القائمة حالياً لإدارة إمكانية تنفيذ خطط جديدة لتوفير مساهمات مالية من القطاع الخاص لصالح برامج المنظمة المعنية بوضع المعايير الدولية.

#### خريطة الطريق في مجال الشركات.

56- يشكّل اعتماد أهداف التنمية المستدامة نقطة تحول في نهج التنمية العالمي. وينبغي لأصحاب المصلحة، بما يشمل المزارعين والشركات الكبيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والعالم الأكاديمي وغيرها، التشجيع على بذل جهد جماعي لأجل تحقيق التغيير التحويلي. وستواصل المنظمة توحيد العمل في سياق صياغة الشركات الاستراتيجية، بهدف المساهمة في تحقيق أهداف جدول أعمال التنمية المستدامة.

57- وسيتم الترويج لمسارات العمل الثلاثة التالية على المدى المتوسط والبعيد:

(أ) تشجيع القطاع الخاص على زيادة مساهمته في الاستثمارات المسؤولة في مجال الزراعة والأمن الغذائي، فيما يتوجب إيلاء اهتمام خاص (بطريقة منسقة على النحو الذي ينص عليه الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة) بتنفيذ مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، من خلال تعزيز التأزر مع المنظمات العالمية الأخرى مثل: المنتدى الاقتصادي العالمي، ومنتدى السلع الاستهلاكية، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا و Grow Africa وغيرها. وكجزء من هذا الجهد، سيتم تحديد شركات خاصة استراتيجية بهدف تعزيز خفض انبعاثات الكربون دعماً للالتزامات الدولية المتعلقة بتغير المناخ.

(ب) وتيسير إنشاء منظمات متعددة أصحاب المصلحة على المستوى المحلي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الظروف المشجعة على الاستثمار المسؤول في الأمن الغذائي (مثل تحسين نظام صناعة الأغذية، وإدارة الموارد الطبيعية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، والجوانب القانونية والتنظيمية وما إلى ذلك).

(ج) وتحديد نماذج مبتكرة للتمويل من أجل التنمية (مالية وغير مالية). تدرس المنظمة في الوقت الراهن الأدوات المالية التي بوسعها أن تمكن الاستثمارات المستدامة، من خلال الجمع بين مختلف أنواع الموارد المالية، دعماً للتغيير الضروري في النظم الغذائية والزراعية، بما في ذلك الحد من المخاطر والدمج بين الأدوات المالية.

58- وقد تم تحديد بعض الآليات من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص في حوافز الاستثمار في الحلول البيئية والإنمائية. وتعمل المنظمة، بوصفها وكالة شريكة في صندوق البيئة العالمي، وكوكالة منفذة لصندوق المناخ الأخضر، على خلق رؤية مشتركة مع الشركاء دعماً لمبادرات المنظمة بشأن التخفيف من وطأة المناخ والتكيف معه والتنمية والمقاومة.

59- وفي السنوات المقبلة، ينبغي للمنظمة أن تعزز دورها في تشجيع اعتماد تدابير ملموسة أكثر تسمح لنماذج الأعمال بالتطور نحو مزيد من الاستدامة. وقد تم تحديد إمكانات كبيرة على صعيد العمل مع صناديق الاستثمار الخاصة مثل Third Way Africa و Saron Fund و The Livelihoods Funds التي تحفز على الاستثمار في إنشاء مشاريع مستدامة. وبدأت المنظمة بالتحاور مع Third Way Africa و The Livelihoods Funds بهدف إقامة شراكات رسمية.

60- وتتوجب مضاعفة الجهود المبذولة منذ عام 2015 لتنويع الشراكات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال التعاونيات ومنظمات المنتجين، والشركات المحلية التي تتمثل في مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. وتتمتع الدول الأعضاء بإمكانات كبيرة لتيسير عمل المنظمة مع الشركات المحلية من أجل تحقيق مساهمات أكبر في أهداف التنمية المستدامة.

61- وسيكتسي عقد الزراعة الأسرية أهمية محورية خلال الفترة المقبلة. فسيتم الإطلاق في النصف الأول من عام 2019 وسيوفر خطة عمل عالمية - وستكون المواضيع ذات الأولوية هي تشجيع تبادل المعارف، ومناقشة السياسات العامة بشأن نظم غذائية أكثر استدامة، مع دمج صغار المنتجين. وسيتم تحديد أوجه التآزر المحددة مع عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية للفترة 2016-2025.

62- وسيعزز العقد عمله بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المنتجين لضمان قيام صغار المزارعين بوضع وإدماج أدوات بسيطة تستند إلى المعارف التقليدية وقابلة للتكيف محلياً باستخدام منهجيات تشاركية. وإن هدف المنظمة المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، يسهل المناقشات العامة والشاملة حيث يتم سماع جميع الآراء والأصوات، مع السماح لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بمشاركة معارفها وحلولها العملية لمشاكل وحالات معينة تنشأ في إطار النظام الغذائي.

63- وسيستمر تعزيز التحالفات البرلمانية الجارية، مشجعاً التآزر مع مراكز الدراسات والجامعات الوطنية وتدريب البرلمانيين. أما أحد المواضيع الأخرى التي سيتم تناولها، فمتابعة الالتزامات التي تحققت، في مؤتمر القمة البرلماني العالمي لمكافحة الجوع وسوء التغذية.

### ثالثاً - أمثلة على تنفيذ الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

#### القطاع الخاص

64- ترد أدناه بعض الأمثلة على نتائج تنفيذ شراكات مع القطاع الخاص خلال عام 2018، دعماً لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

## (أ) Rabobank - وصول صغار المزارعين إلى الأدوات المالية:

65- يدعم Rabobank تنفيذ مشاريع المنظمة في تنزانيا وإثيوبيا وكينيا التي تستفيد منها أكثر من 2400 أسرة من صغار المزارعين في التعاونيات النسائية. وتشمل هذه المشاريع مجتمعات محلية محددة في كل بلد حيث يقوم Rabobank والمنظمة ببناء القدرات من خلال أدوات التمويل المناسبة، والتدريب ومعلومات السوق بهدف المساعدة في زيادة دخل الأسرة من خلال زيادة إنتاج النساء العاملات في الزراعة وإمكانية وصولهن إلى السوق المحلية.

66- وفي عام 2018، قامت المنظمة بتوسيع تعاونها مع Rabobank بهدف بناء قدرات الأخصائيين المهنيين والمشرعين الماليين لتطوير الأسواق المالية الريفية والزراعية، وتوسيع الشراكة الميدانية الواسعة النطاق في تنزانيا وكينيا وإثيوبيا من خلال تطوير برنامج للتدخلات طويلة الأجل.

## (ب) ENI - الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية:

67- تعمل ENI والمنظمة معاً لدعم الحكومة النيجيرية في زيادة الوصول إلى مياه نظيفة وآمنة للاستخدام المنزلي والري في الولايات الشمالية الشرقية، عن طريق بناء آبار مدعومة بنظم الطاقة الضوئية. وضمن هذه الشراكة، تدعم المنظمة تحديد مناطق التدخل لحفر الآبار، وكذلك الخبرات والمعارف الفنية في المجالات المختارة، فيما ستقوم ENI بتنفيذ المشروع وتوفير أنظمة الطاقة الضوئية بما في ذلك التدريب على استخدامها وصيانتها لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

## (ج) Telefónica - الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وتحليل البيانات في القطاع الزراعي:

68- إن الغرض من الشراكة بين المنظمة وTelefónica هو وضع مبادرات في مجال الابتكار والرقمنة وتحليل البيانات في القطاع الزراعي، لأجل دعم فعالية صنع القرار وكفاءته لدى المنتجين والقطاع العام على صعيد تنفيذ السياسات.

69- ففي عام 2018، تم تركيب أجهزة استشعار لقياس الإجهاد المائي في السلفادور وكولومبيا وغواتيمالا وبيرو. وتوفر هذه الأجهزة بيانات ومعلومات عن الظروف المناخية المحلية عبر تطبيق أداة لنظام Smart Agro من ابتكار Telefónica. ويتمثل دور المنظمة في توفير بيانات تم تجميعها من المحاصيل ذات الأولوية التي تم اختيارها على المستوى القطري لدعم المنتجين عند اتخاذهم القرار بشأن استخدام المياه.

70- وفي بيرو، يدعم هذا النشاط مشروع التعاون في ما بين بلدان الجنوب المعروف باسم "Más Algodón" (أي مزيد من القطن)، حيث تعزز المنظمة استدامة إنتاج القطن. ويشمل هذا التعاون مساهمة كبيرة من حيث المعارف الفنية وتعبئة الموارد المالية، حيث أن Telefónica توفر خدمة إنترنت الأشياء (IoT) وأدوات التدريب.

71- وتساهم Telefónica مساهمة كبرى في نشر المعلومات والتوعية بدور المنظمة، من خلال الترويج لدورات التدريب الإلكتروني الحالية للمنظمة ومواردها التعليمية التي تشمل سلسلةً من المجالات المواضيعية، ونشرها واعتمادها عبر منصة Miriadax التي يستقبل موقعها الإلكتروني أكثر من 20 مليون زيارة في السنة.

(د) جوجل - الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وتحليل البيانات في القطاع الزراعي:

72- وحثت المنظمة وجوجل جهودهما لتيسير الوصول إلى التكنولوجيا الجغرافية المكانية. فإن البنية التحتية الفنية لمحرك جوجل إرث، الذي ينظم المعلومات الجغرافية المكانية ويسهل تحليلها، تعزز حالياً قدرة المنظمة على مساعدة البلدان في التصدي للتحديات الاجتماعية والبيئية.

73- وفي عام 2018، كان لهذه الشراكة أهم الأثر في تطوير الأدوات التكنولوجية، من خلال استخدام برنامج Collect Earth، الذي هو عبارة عن برمجيات مجانية ومفتوحة المصدر لرصد الأراضي. وقد أبلغت 25 دولة من الدول الأعضاء عن بيانات متعلقة باستخدام الأراضي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

74- وقد ساعد محرك جوجل الوحدة المسؤولة عن مكافحة الجراد الصحراوي للمنظمة، في تحسين توقعات تفشي هذه الآفة ومكافحتها.

75- وتعمل جوجل حالياً على وضع "أطلس الفاو لأثر ومجهود صيد الأسماك القائم على نظام تحديد الهوية الآلي"، بالاشتراك مع مؤسسة Global Fishing Watch. وقد عُرضت النتائج الأولية لهذه الدراسة خلال انعقاد لجنة مصايد الأسماك (يوليو/تموز 2018).

76- وقد جرى تجميع بيانات، لدعم التقارير القطرية بشأن مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 15-4-2 مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي (المستوى 2)، باستخدام أداة Collect Earth.

#### منظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المدني

77- ترد أدناه بعض الأمثلة على نتائج تنفيذ الشراكات مع المجتمع المدني ومنظمات المنتجين خلال عام 2018، دعماً لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

(أ) المنظمة الدولية للمستهلكين - تشجيع نظم الأغذية المستدامة:

78- في عام 2018، أحرزت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للمستهلكين تقدماً ملحوظاً في إعداد دراسة فنية عن الطرق المتعددة التي يمكن من خلالها لمنظمات المستهلكين أن تساعد في تحويل النظم الغذائية، على سبيل المثال من خلال تنظيم توسيم الأغذية وتسويقها، والمضادات الحيوية في إنتاج الأغذية والجوانب التغذوية، بما في ذلك بعض الممارسات الجيدة لإجراءات فعالة قامت بها منظمات للمستهلكين لأجل التأثير في عمليات السياسات العامة.



79- واستناداً إلى نتائج الدراسة، يجري إعداد دورة تدريبية لموظفي المنظمة بهدف زيادة وتعزيز المعارف المتعلقة بمنظور المستهلكين، والجهود الاستباقية لتحقيق تغييرات في النظم الغذائية نحو نماذج مستدامة اجتماعياً وبيئياً لإنتاج المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها واستهلاكها.

80- كما عقدت المنظمة الدولية للمستهلكين مراجعةً محتويةً ومنهجيةً الدورة التدريبية للمنظمة بشأن النظم الغذائية المستدامة التي تم تطويرها في إطار PE-4 بهدف تركيز نهجها على التحديات الحالية التي حددتها منظمات المستهلكين.

81- وتعمل المنطمتان معاً على إعداد دليل حول كيفية إشراك منظمات المستهلكين بفعالية في حوار السياسات، من أجل تحقيق تغييرات في السياسات نحو نظم غذائية مستدامة وتغذية أفضل. وقد يمكن توسيع نطاق الأنشطة مع المستهلكين عبر ربطها بمبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة، إذ يمكن للمستهلكين والمستخدمين أن يشجعوا التغييرات الجوهرية في النظم الغذائية ونماذج العمل الأكثر استدامة عبر شبكات العمل الخاصة بهم.

(ب) *URGENCI* - تعزيز النظم الغذائية المحلية:

82- في عام 2018، نفذت المنظمة و*Urgenci*، وهي شبكة زراعية مدعومة من المجتمع الدولي، أنشطة مشتركة لبناء القدرات بغية تحفيز تبادل الممارسات والأساليب الراهنة بشأن "نظم توزيع الأغذية المحلية والتضامنية بين المنتجين والمستهلكين". وتساهم تلك الأنشطة في تنفيذ توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن "ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق".

83- وقد شملت حلقات العمل التدريبية الإقليمية التي نفذت في الفترة 2017-2018 في أفريقيا (توغو) والشرق الأدنى (لبنان) وأوروبا (تركيا)، وضع خريطة شاملة بالشراكات التضامنية بين المنتجين والمستهلكين في أكثر من 20 بلداً وساهمت بصورة مباشرة في وضع إطار للتدريب يتناول الجمعيات المحلية والتضامنية. وستكون أداة التعلم هذه متاحة بحلول نهاية عام 2018 وستوفر معلومات مفاهيمية وعملية حول تشكيل الشراكات بين المزارعين والمستهلكين وإدارتها. وهي تخضع حالياً لعملية تشاور واختبار، ضمن شبكة خبراء *Urgenci*، وستزود المنظمة بإطار مرجعي فني لتشغيل أنظمة بديلة لتوزيع الأغذية، محليةً وتضامنيةً، فضلاً عن توفير إطار لتشجيع صغار المنتجين على دخول الأسواق غير التقليدية.

(د) *El Ceibo* (بوليفيا) - تعزيز وصول الزراعة الأسرية إلى الأسواق:

84- في إطار مرفق الغابات والمزارع التابع للمنظمة، تعمل الأخيرة منذ بضع سنوات مع تعاونية *El Ceibo* البوليفية للكاكاو من أجل تعزيز قدراتها التنظيمية ولا سيما إنشاء اتحاد لمنتجي وقاطفي الكاكاو العضوي في بوليفيا (COPRACAO).

85- وقد قامت المنظمة بتيسير التبادلات بين *El Ceibo* والتعاونية الإيطالية *Altromercato* من أجل تنظيم استيراد الشوكولاتة التي تنتجها *El Ceibo* بموجب اتفاق بين المنظمة وشركة *Autogrill*. وإنّ الشوكولاتة توزع من خلال شبكة *Autogrill* للمطاعم التي هي جهة شريكة للمنظمة.

86- وتمت دراسة ممارسات El Ceibo من حيث الاستدامة التنظيمية والاقتصادية والمالية، بالاشتراك مع جامعة Roma Tre الأمر الذي يساهم في أنشطة المنظمة في إطار منهجية التبادل بين المزارعين، إذ من الممكن مشاركة تجربة El Ceibo مع منظمات أخرى للمنتجين ومع صانعي السياسات خارج بوليفيا.

87- ويوضح هذا المثل كيف يمكن للمنظمة أن تيسر الوصول المستدام إلى الأسواق التعاونية التي تعمل معها، من خلال شراكات مع جهات فاعلة من غير الدول، فتولد بالتالي التأزر بين منظمات المنتجين وبين القطاع الخاص. كما تم تسليط الضوء على الدور الهام الداعم الذي تؤديه المؤسسات الأكاديمية في عمليات التقييم الذاتي والمعالجة التشاركية للتجارب مع التعاونيات، واستخدامها كمصدر مرجعي لتوليد المعارف من أجل عمليات مماثلة لدى جهات اتصال أخرى على المستوى المحلي.